

بسم الله الرحمن الرحيم

إسرائيل التوسعية ومؤرخوها الجدد

د. أسامه محمد أبو نحل

الأستاذ المساعد في التاريخ الحديث والمعاصر

جامعة الأزهر-غزة

نشرت صحيفة الحياة الجديدة في عددها الصادر بتاريخ ١١/٦، ٢٠١٣/١١/٢٠، ملخصاً لكتاب The Iron Wall (الواجهة الفولاذية أو الستار الحديدي) لمؤلفه آفي شاليم، وهو كتاب يتناول خطة أرئيل شارون لتقسيم العالم العربي. وشاليم يُعدُّ من المؤرخين الجدد في إسرائيل، ممن قاموا بفضح السياسات الإسرائيلية المبيتة ضد العالم العربي سواء على المستوى الفلسطيني أم على المستوى العربي.

وقبل أن نتطرق لما ورد في هذا الملخص يجدر بنا أولاً أن نركز على بعض الحقائق التي حاول وما زال الطرف الإسرائيلي تغييبها عن أعين العالم، ومن هذه الحقائق أن عروبة فلسطين تُمَّ القدس ثابتة لا يستطيع أي إنسان أن يغض الطرف عنها. ولندلل على صحة ذلك، وليبين كيفية تزوير الوقائع التاريخية من جانب اليهود، ونسبة ما قامت به الشعوب الأخرى التي سكنت المنطقة من أعمال قاموا بها، على أنها من صنع بني إسرائيل، نسوق المثالين التاليين:

الأول: يذكر سفر صموئيل الثاني، أن داود عليه السلام استولى على مدينة أورشليم الحصينة من البيوسيين الكنعانيين أوائل القرن العاشر قبل الميلاد (صموئيل الثاني ٥/٤-١٠). وقد نفى البعض ما جاء في هذا السفر حول هذه الرواية، وأكدوا أن الوحيد الذي فتحت له هذه المدينة أبوابها لاستقباله في سلام هو الفرعون المصري "تحتمس الثالث"، قبل داود بخمسة قرون؛ لذا عُرفت فيما بعد باسم "أورشليم"، أي "مدينة السلام"، كما ذكروا أنه ليس صحيحاً ما جاء في سفر الملوك الثاني من أن مدينة القدس كانت عاصمةً لمملكة يهوذا عندما حطمها الملك البابلي "نبوخذ نصر" فيما بعد عام ٥٨٦ ق.م.، لأنها كانت ما تزال في أيدي أصحابها البيوسيين الذين أفنهم جيش الملك البابلي عن آخرهم وترك مدينتهم حطاماً، فكل الأدلة المتوفرة تؤكد أن بني إسرائيل لم يدخلوا أبداً إلى أورشليم، ولم يقدسوا في معبدها. ولكن الإسرائيليين الذين عادوا من بابل، هم أول من فعل ذلك بعد سقوط الدولة البابلية على يد الملك الفارسي "قورش".

كما أن قبائل يهوذا كانت تسكن المنطقة الجبلية المحيطة بمدينة أورشليم الحصينة، لذلك نجد ادعاء كتبة سفر صموئيل الثاني بأن داود استولى على هذه المدينة ليس له أساس من الصحة، ورغم ذلك استمرت كتب أسفار الملوك التالية في اعتبار أورشليم عاصمةً لمملكة يهوذا، وإن كان من الواضح أن هذه المدينة لم تكن لها علاقة بما يجري من أحداث، وإنما أراد كتبة العهد القديم عند إعادة صياغة هذه الكتب، جمع الإسرائيليين على مدينة يقدسونها مع تبرير حق لهم فيها، الأمر الذي لم يتم إلا بعد دمار هذه المدينة على أيدي البابليين.

وكان أهل يهوذا يقيمون مذابحهم وعباداتهم عند قمم الجبال العالية شأنهم في ذلك شأن باقي الشعوب الكنعانية، وكانت أورشليم بسبب وجود المسطح الصخري الواقع أعلى المدينة شمالاً، تعتبر أهم منطقة للعبادة في كل أرض كنعان، وكان لموقع المدينة الحصين ووجود أسوار قوية حولها، أن جعلها أقل عرضة لهجمات الأعداء إلى أن فتحت أبوابها لاستقبال الفرعون "تحتمس الثالث" خلال القرن الخامس عشر قبل الميلاد، عندما أدركت عدم جدوى مواجهة جيشه القوي، فركز فيها الملوك المصريون فرقة عسكرية من المركبات والخيالة، ثم أقام الفرعون أمنحوتب الثالث فيما بعد معبداً عند مذبح الصخرة، وهذا ما ينفي ما زعمه سفر الملوك الأول، من أن "سليمان بن داود" هو الذي قام ببناء هذا المعبد.

وقد أكد توماس طومسون البروفيسور الأمريكي أن تحتمس الثالث هو بالفعل، الذي أسس إمبراطورية مترامية الأطراف في سوريا، وذلك بقوله أن تحتمس الثالث عندما ضمَّ فلسطين وسوريا إلى إمبراطوريته عام ١٤٨٢ ق.م، أقام عدداً من المراكز العسكرية والإدارية، وأن هذا النظام حقق قدراً كبيراً من الاستقرار في فلسطين، لا سيما في السهل الساحلي الجنوبي والأراضي الفلسطينية ذات الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للمصريين.

ومن نافلة القول، أن المدونات المصرية التي تناولت حملة الفرعون شيشنق على المدن الرئيسية وطرق التجارة في فلسطين أواخر القرن التاسع قبل الميلاد، لم تذكر أي شيء على الإطلاق عن أي حكم إمبريالي ذو شأن عظيم في فلسطين مركزه القدس، فلا مملكتي يهوذا وإسرائيل ولا حتى القدس أو أي عاصمة أخرى محتملة في المرتفعات الوسطى تستدعي اهتمام شيشنق في محاولاته لإخضاع فلسطين سياسياً واقتصادياً لمصر، وقد كانت القدس وقتذاك مدينة جبلية صغيرة، ناهيك عن أن وجود مملكتي يهوذا أو إسرائيل في ذلك الوقت المبكر، لا تؤيد المعلومات المتوفرة عن فلسطين، كما أن المعلومات الأثرية والكتابية تثبت عدم وجود أي قوى سياسية في المرتفعات الفلسطينية.

وعلى الرغم من أن الدراسات التاريخية الحديثة قد عجزت تماماً عن إثبات أي علاقة بين قبائل بني إسرائيل ومدينة أورشليم قبل منتصف القرن الخامس قبل الميلاد، عندما سمح لهم الفرس بسكناها، إلا أن المراجع التاريخية لا تزال تصر على قبول روايات العهد القديم فيما يتعلق بهذه المدينة، وكان مبررهم هو عدم وجود مصادر تاريخية تغطي تلك الحقبة الزمنية سوى أسفار العهد القديم.

الثاني: تزعم روايات العهد القديم في سفري صموئيل الثاني والملوك الأول، أن داود تمكن من إقامة مملكة مترامية الأطراف تمتد فيما بين تخوم مصر والفرات أورثها فيما بعد لابنه سليمان بعد موته، فقد ورد في الإصحاح الرابع من سفر الملوك الأول ما نصه: **"وكان سليمان متسلطاً على جميع الممالك من النهر (الفرات) إلى أرض فلسطين وإلى تخوم مصر..."** (الملوك الأول ٤/٢١). غير أن البعض يذكر أن ذلك الحدث ليس له وجود من الأساس، فداود لم يستطع السيطرة على هذه المنطقة فحسب، بل لم يستطع السيطرة على جميع أرض كنعان. والأدلة التاريخية تؤكد أن أكبر رقعة استطاعت دولة داود تحقيقها من "دان" (تل القاضي) في شمال فلسطين إلى "بئر السبع" في جنوبها، ولم يكن لبني إسرائيل وجود في أي موقع على الساحل الفلسطيني ولا في الجليل شمالي فلسطين باستثناء موقع صغير عند تل القاضي، كما وتشير الأدلة التاريخية إلى أن داود مثله في ذلك مثل شاؤول من قبله، كان ملكاً يرأس تحالفاً من القبائل الإسرائيلية التي سكنت الهضاب الفلسطينية.

وسفر الملوك الأول يؤكد ما ذهبنا إليه ؛ إذ ورد ما نصه: **"لأنه (أي سليمان) كان متسلطاً على كل ما عبر النهر من تفسح على غزة على كل ملوك عبر النهر وكان له صلح من جميع جوانبه حواليه، وسكن يهوذا وإسرائيل آمنين كل واحد تحت كرمته وتحت تينته من دان إلى بئر سبع كل أيام سليمان"** (الملوك الأول ٤/٢٤-٢٥). أي أن كتبة سفر الملوك الأول يناقضون أنفسهم في بضعة أسطر فقط في الإصحاح الرابع نفسه، فكيف تأتي لداود أولاً ثم لابنه سليمان من بعده ثانياً أن يحكما إقليمياً من نهر الفرات إلى تخوم الأراضي المصرية، ثم فجأة يقول كتبة السفر أن قبائل يهوذا وإسرائيل يحكمان

محلياً من دان إلى بئر السبع. هذا التناقض يكشف بجلاء متناهِ مدى الزيف، الذي حاول أناس متأخرون إضافة أمجاد وبطولات إلى ملوكهم، الذين لم يكن لهم علاقة بها لا من قريب ولا من بعيد.

وفي هذا السياق يقول ابن حزم الأندلسي: "تباً لقوم أخذوا كتبهم ودينهم عن مثل هذا الرقيع الكذاب وأشباهه، وفي بعض كتبهم المعظمة أن جباية سليمان عليه السلام في كل سنة كانت ستمائة ألف قنطار وستة وثلاثين ألف قنطار من ذهب، وهم مقرّون أنه لم يملك قط إلاً فلسطين والأردن والغور فقط، وأنه لم يملك قط رفح ولا غزة ولا عسقلان ولا صور ولا صيدا ولا دمشق ولا عمّان ولا البلقاء ولا موآب ولا جبال الشراه. فهذه الجباية، التي لو جُمع كل الذهب الذي بأيدي الناس لم يبلغها، من أين خرجت؟". وهذا دليل على أن ملك سليمان لم يتعدَّ يوماً جزءاً من فلسطين.

ويؤكد البعض، أن الكهنة أثناء وجودهم في بابل خلال القرن السادس قبل الميلاد، قد أعادوا صياغة كتب العهد القديم، فاستعاروا من الكتابات المصرية قصة حروب الفرعون "تحتمس الثالث" الذي قام بإنشاء إمبراطورية مصرية بين النيل والفرات، والمنقوشة على جدران معبد الكرنك، وأضافوها إلى رواية ملكهم داود، بل أنهم لم يحاولوا مزج الجزء الذي استعاروه من المصادر المصرية، وأدخلوه كما هو دونما تعديل كبير في وسط الرواية الرئيسية، فظهر جلياً أن لا علاقة له بباقي القصة، فوجد داود ومعه جيشه المؤلف من ٦٠٠ رجل يحاربون في صراع داخلي بين القبائل الإسرائيلية، أو مع الفلسطينيين، وفجأة ترد تفاصيل معركة كبيرة تخوضها جيوش منظمة في مواقع محصنة عديدة من أرض الهلال الخصيب. ويبدو أن صدق الرواية التاريخية لم يكن يهم الكهنة في شيء، بل كان جل هدفهم الرئيسي من إدعاء هذه الانتصارات العظيمة هو حث بني إسرائيل على ترك عبادة الأوثان والعودة إلى ديانة موسى.

وقد حاول بعض الباحثين الإسرائيليين المنصفين في أواخر القرن المنصرم، إثبات بعض الحقائق فيما يخص هذه القضايا، فإذا كان العهد القديم قد وصف سليمان بأنه بانياً كبيراً، غير أن الباحث الإسرائيلي "إسرائيل فنكلشتاين"، أكد أن الملك الإسرائيلي آحاب بالتحديد كان على ما يبدو البناء الأكبر للأبنية التاريخية المهمة، وأن ذلك قد ظهر على أثر اكتشاف خطأ في التاريخ، فالمكتشفات التي أرجعت لفترة داود وسليمان في القرن العاشر قبل الميلاد، بُنيت على ما يبدو بعد ذلك بمائة سنة في فترة الملك آحاب. وقد أدى ذلك إلى قيام ثورة معلوماتية فيما يخص علم الآثار؛ إذ أطلقت على آراء فنكلشتاين من قبل علماء الآثار اليوم ما سُمي بـ "تعديل فنكلشتاين"، أو تحريك التاريخ.

وفي اجتماع علماء الآثار الذي عُقد في مدينة "سان فرانسيسكو" بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية عام ١٩٩٧م، قال البروفيسور الإسرائيلي "دافيد أوسيشكين" من جامعة تل أبيب، والذي شارك قبل ٤٦ عاماً في كشف أحد قصور الملك سليمان، أنه غير رأيه، وهو الآن يتفق مع تفسير فنكلشتاين. بل ووصل الأمر بفنكلشتاين أن قال: مقابل الإدعاء المعروف والقاتل بأن كل ما ورد في التوراة يقف على أرض صلبة، فإن هذا الأمر الآن ليس على هذا النحو، وأنا أعلم أنني زرعت بذور الشك.

والحقيقة أن آفي شاليم طرح في كتابه عدداً من القضايا المهمة والخطيرة التي تنتقض تماماً ما جاء في الوثائق الرسمية الإسرائيلية، والتي سنذكر بعضاً منها. وأول ما ذكره شاليم هو نفيه لما ورد في هذه الوثائق من أن فلسطين قبل أن يهاجر إليها اليهود في القرن التاسع عشر كانت أرضاً خراباً. وقطعاً كلام الرجل في محله؛ إذ كانت فلسطين منذ بدأ التاريخ خاصة بالسكان لهم هويتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بدليل وجود الكنعانيين أول شعب معروف سكن ثراها ثم الفلسطينيين فالغزة الإسرائيليين الأول وغيرهم من المصريين وحكام ممالك بلاد الرافدين والفرس والإغريق والرومان ثم ورتتهم من الروم البيزنطيين.

ثمّ قديم العرب المسلمون ليؤكدوا عروبة فلسطين إلى يومنا هذا، وتوالت الحكومات الإسلامية على فلسطين سواء في وقت القوة أم في وقت الضعف والهوان، وبقيت فلسطين كما هي لم تتغير، يسكن ثراها شعب واحد هم العرب وما

سواهم إلا أغراب عابري سبيل مهما بذلوا من جهد لاستعمارها. ولكي نؤكد على أن فلسطين قبل هجرة اليهود إليها لم تكن خربة خاوية على عروشها كما يزعم اليهود ومن قبلهم وزير الخارجية البريطانية اللورد كلاريندون عام ١٨٥٤م، أن الإنكليز أنفسهم اعترفوا في كتاباتهم أن فلسطين كانت غنية بالقطن والحبوب والزيتون والصناعات الخزفية والزجاجية والجلدية، نتيجة نشاط سكانها، لا سيما أثناء فترة حكم **الشيخ ظاهر العمر** و**أحمد باشا الجزائر**، ومن تلامه، وأن عدد سكان فلسطين عام ١٧٩٨م، أي قبل غزو نابليون بونابرت لها بعام بلغ ٣٠٠٠٠٠٠ نسمة، في حين بلغ عدد اليهود فيها ٥٠٠ نسمة فقط. ونستنتج مما سبق ذكره أن كلام اليهود ووزير الخارجية البريطانية من أن فلسطين كانت أرضاً بلا شعب، مجرد محض افتراء.

ويؤكد آفي شاليم أن كافة القادة الإسرائيليين الذين حكموا إسرائيل سواء من الساسة أو العسكريين، مثل دافيد بن جوريون أو مناحيم بيجين وصولاً إلى أرئيل شارون، كانوا جميعاً غير مقتنعين بالسلام مع العرب، مفضلين سياسة القوة أو العنف أو الحروب على طريق السلام والتعايش السلمي مع جيرانهم العرب، معتقدين أن هذا الطريق هو الضمانة الراسخة لبقاء دولتهم في المنطقة، لذا قاموا بالعمليات الإرهابية ضد جيرانهم لإخضاعهم وإذلالهم.

والواقع الذي نلمسه مع تسليمنا لما ذكره شاليم، أن حكام تل أبيب بذلوا قصارى جهدهم لإرهاب الفلسطينيين وجيرانهم العرب لإقناعهم بقوة إسرائيل العسكرية، وبأنه لا مناص أمامهم سوى الخضوع للأمر الواقع بوجود دولة إسرائيل وعدم تمكنهم في أي وقت من القضاء عليها، فقاموا بعدة مذابح كان أشهرها مذبحه دير ياسين وكفر قاسم في فلسطين ثم بحر البقر في العمق المصري لكسر شوكة الحكومة الثورية في مصر بزعامه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ثم توالى المذابح ضد الفلسطينيين ثم اللبنانيين كما حدث في قانا. غير أن هذه المذابح لم تفت من عزم الفلسطينيين ولا اللبنانيين في صراعهم ضد الاحتلال الإسرائيلي، فعاصرنا انتفاضتين عارمتين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، أرغمتا إسرائيل على التسليم بعدم إمكانية بقاء الأمور عما كانت عليها بعد هزيمة الأنظمة العربية في حرب حزيران ١٩٦٧م، فقد أدت الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧م، إلى عودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الوطن وتشكيل سلطة وطنية فيها عام ١٩٩٣م، وإن كانت منقوصة السيادة بفعل جهل المفاوضين الفلسطينيين لفن إدارة الصراع مع عدوهم الذي يمتلك الكثير من مقومات الخبرة في هذا الحقل. كما أدت الانتفاضة الثانية لاقتناع إسرائيلي آخر هو صعوبة القضاء على المقاومة المسلحة الفلسطينية داخل الأراضي الفلسطينية أو حتى هزيمتها هزيمة قاتلة تؤدي إلى إفناءها، فكانت النتيجة اضطرار رئيس الوزراء الإسرائيلي أرئيل شارون المبشر والمؤسس لمدرسة إنشاء المستوطنات في الأراضي المحتلة إلى سحب القوات الإسرائيلية من غزة في أيلول ٢٠٠٥م، وتفكيك المستوطنات فيها، بل وهدمها تماماً.

نقول إن شارون اضطر لسحب القوات الإسرائيلية من غزة بفعل شراسة المقاومة الفلسطينية أولاً، ثم لسبب آخر في نفسه، وهو سبب لا يمكن تجاهله، هو إرباك الساحة الفلسطينية توطئة لنشوب حرب أهلية بين الفصائل الفلسطينية، ولا ندري ما الذي يدفع القيادة العسكرية الإسرائيلية للتفاؤل بنجاح خطتها تلك.

ولكن صريحين بعض الشيء، فإن ما يخطط له شارون قد ينجح فيه، إذا استمرت التنظيمات الفلسطينية في صب جام كرهها لبعضها البعض، في محاولة من كل تنظيم لتحقيق مكاسب حزبية أنية قد تدفع الساحة الفلسطينية إلى آتون حرب أهلية قد تأكل الأخضر واليابس، ولا تذر شيئاً سوى الخراب والندم على عدم الاحتفاظ بالمكتسبات التي حققها الفلسطينيون خلال صراعهم الطويل مع قوة عاتية لا ترحم. وقد رأينا في الفترة الأخيرة بروفة مبسطة لهذه الحرب في الخلافات التي دارت بين تنظيمي فتح وحماس ثم بين السلطة الوطنية وحماس، وكل ما نخشاه أن تتطور هذه البروفة مستقبلاً إلى الأسوأ خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية، ما سيؤدي إلى ما يمكن أن نطلق عليه اسم "جزيرة أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية"، والمقصود بالجزيرة هنا أن تلبس الأراضي الفلسطينية الثوب الذي لبسته من قبل الجزائر بعد

الانتخابات النيابية التي عقدت فيها في مطلع التسعينات من القرن المنصرم، فتتحول أراضي السلطة الوطنية إلى بركة تتراكم فيها دماء من ضحوا بالأمس من أجل استقلال أراضيها، ونأمل ألا تنجح هذه الخطة، وإلا فالنتائج ستكون وخيمة على الجميع حكماً ومحكومين، مناضلين وأناساً عاديين.

أما لبنان المقاومة فقد نجحت من خلال المقاومة الباسلة التي قام بها حزب الله في طرد القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، والحقيقة ما كان لحزب الله أن ينجح فيما فشل فيه الآخرون خاصة الجيوش النظامية لولا الدعم السياسي الموفق من الحكومة اللبنانية التي لا تملك إلا القليل من المقومات الاقتصادية. هذا الدعم الذي نأمل أن يتطور في أراضي السلطة الوطنية لتحقيق لا كل الأهداف المرجوة بل على الأقل اليسير منها.

ويذكر شاليم أن زعماء إسرائيل كذبوا سواء على شعبهم أو على كافة اليهود في العالم حيث سعوا إلى الدخول في صراعات غير مبررة ضد العرب من أجل ترسيخ مكانتهم والزعم كذباً بأن العرب هم الراضون للسلام ولا يفهمون إلا لغة القوة. وهذا حق، لأن الزعماء العرب لم يكونوا يوماً ما ضد إجراء اتصالات مع الجانب الإسرائيلي، كل على طريقته الخاصة، فثمة زعماء عرب أجروا اتصالات ليست سرية بالمعنى المعروف كعاهلي الأردن الملك عبد الله الأول مؤسس المملكة الأردنية الهاشمية وحفيده الملك حسين وكذلك عاهل المملكة المغربية الملك الحسن الثاني، وجميعهم لم يكن لديهم أدنى حرج من إقامة هذه الاتصالات مع قادة إسرائيل، ومنهم من أقام اتصالات على استحياء في الخفاء، ومنهم من جاهر بإقامة علاقات رسمية وكان على رأسهم الرئيس المصري أنور السادات، ثم كرّرت بقية السبحة العربية بعد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، فجاهر بعض زعماء منطقة الخليج بذلك كزعماء قطر وعمان وبعض بلدان المغرب العربي كتونس وموريتانيا.

إذن لم يكن العرب هم العقبة الكأداء في وجه السلام مع الطرف الإسرائيلي، بل زعماء تل أبيب الذين أرادوا من العرب لا سلاماً منصفاً بل استسلاماً أو قل سلاماً مشروطاً بالاملاءات الإسرائيلية.

ويضيف شاليم أن القوى الصهيونية المؤسسة لدولة إسرائيل قامت بأكبر عملية تطهير عرقي في التاريخ ضد الفلسطينيين، حيث منعت هذه القوى أي تواجد للعرب في فلسطين. ولبيان صحة ما ذكره شاليم، فقد قام زعماء إسرائيل بطرد سكان فلسطين الأصليين من مدنهم وقراهم باستخدام شتى أنواع العنف والبطش كالمجازر التي اقترفوها بحقهم والتي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً، ومن تبقى من سكان فلسطين الأصليين في مدنهم حاولوا اجتثاثهم بشتى السبل من مصادرة لهويتهم الوطنية وطمسها أو انتزاع أملاكهم في محاولة منهم لإجبارهم على مغادرة بلادهم الأصلية إلى الخارج، لكنهم تشبثوا بأرضهم ورفضوا الانصياع لسياسة العصا والجزرة التي حاول الاحتلال فرضها عليهم.

أما فيما ذكره شاليم من ثمة اتصالات سرية عُقدت بين عواصم عربية وتل أبيب، فلا أحد يستطيع نفي هذه الاتصالات، فالأمير فيصل ابن الشريف حسين الذي ضغط عليه الإنكليز أثناء انعقاد مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩م، حيث طلبوا منه أن يلقي خطبة في المؤتمر المذكور، ليؤكد على أن العرب يفضلون وصاية على بلادهم من قبل الإنكليز، وقد فرح الصهاينة والإنكليز بذلك لأن مصير العرب سيكون بيد بريطانيا، ثم اجتمع فيصل مع حاييم وايزمان الزعيم الصهيوني الشهير في باريس بعد أن رتب الإنكليز لهم هذا الاجتماع واتخاذ قرارات بشأن فلسطين والوطن العربي. وموقف المطارنة الموارنة في لبنان كان ميثالاً للاعتراف بإسرائيل لرغبتهم بإقامة دولة مارونية في لبنان تقوم إسرائيل فيما بعد بدعمها سياسياً وعسكرياً، وهو موقف مغاير للموقف الشعبي اللبناني الذي كان يرفض تماماً فكرة الاتصال بإسرائيل نظراً لتعاضد موجة المد القومي العربي في لبنان وقتذاك الراض لمثل هكذا مشاريع. أما محاولة بعض زعماء الميليشيات اللبنانية مثل الكتائب اللبنانية والقوات اللبنانية لإقامة مثل هذه العلاقات فقد كانت وقتية، سرعان ما فقدت قيمتها وأهميتها ووجهها.

وأخيراً، مطلوب من كل الأطياف الفلسطينية من كافة التنظيمات أن تجعل ولائها أولاً لله ثم للوطن "فلسطين" الذي نحيا على ترابه ونقتات من خيراته، لا أن نُحيي نعرات حزبية جاهلية نحن في غنى عنها، ولنعُد ترتيب حساباتنا من جديد لكي تزداد اللحمة بين كل أطياف الشعب الفلسطيني، ولكي نتفاخر بالقول أننا فلسطينيين فحسب لا أن نكون أبناء التنظيم هذا أو ذاك، ولنمحو من بيننا الحزبية البغيضة المقيتة التي لا يجوز تواجدها بين أبناء شعبٍ يرزح تحت نير الاحتلال.